

Distr.: General
23 August 2005
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٤٩ المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان":

"يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في التحضير لانتخابات مجلس النواب (الفولسي جيرغا) وانتخابات مجالس المقاطعات المزمع إجراؤها في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بما في ذلك وضع القائمة النهائية للمرشحين واستكمال تسجيل الناخبين، ويشجع جميع المشاركين الأفغان، وبخاصة المرشحين ومؤيديهم، على العمل البناء لكفالة القيام بالحملة الانتخابية الجارية بسلام وفي أجواء تخلو من التخويف، وإجراء الانتخابات بنجاح. ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة مالية إضافية لسد العجز البالغ قدره ٢٩,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، في الموارد المالية اللازمة لإجراء هذه الانتخابات.

"ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء تزايد الهجمات التي أخذت تشنها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى في أفغانستان خلال الأشهر القليلة الماضية. ويدين المجلس المحاولات الرامية إلى زعزعة المسيرة السياسية بالأعمال الإرهابية أو أشكال العنف الأخرى في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يؤيد المجلس جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى تعزيز أسباب السلامة وتوطيد الاستقرار في البلد، بدعم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، كل في إطار مسؤولياته.

"ويؤكد مجلس الأمن كذلك أهمية استمرار التعاون وتكثيف الحوار بين الدول المجاورة والحكومة الأفغانية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية وتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان على المدى البعيد.

”وينوه مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما في مجال إصلاح القطاع الأمني، ويرحب في هذا الصدد بانتهاء عملية نزع سلاح ”القوات المسلحة الأفغانية“ وتسريح أفرادها. ويقطع المجلس بضرورة أن يظل المجتمع الدولي ملتزما في مستوياته العليا بتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التصدي للتحديات المتبقية أمامها، ومن بينها معالجة قضايا الحالة الأمنية، وتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية، والتعجيل بإصلاح قطاع العدل، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

”ويرحب مجلس الأمن برغبة المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في الاتفاق على وضع إطار جديد للمشاركة الدولية بعد انتهاء عملية بون السياسية. ويعرب المجلس، في هذا الصدد، عن استعداده لإعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بعد الانتهاء من عملية الانتخابات، وذلك استنادا إلى تقرير الأمين العام المزمع تقديمه وفقا لقراره ١٥٨٩ (٢٠٠٥)، وفي ضوء المشاورات التي ستجريها الأمم المتحدة مع حكومة أفغانستان ومع جميع الجهات الدولية المعنية حتى يتسنى للأمم المتحدة مواصلة القيام بدور حيوي في مرحلة ما بعد بون. والمجلس على استعداد أيضا للنظر في تحديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية قبل انتهاء فترة عملها، بناء على طلب تقدمه حكومة أفغانستان.